



بيان صحفي

خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء انتشار وباء كوفيد - 19 في الضفة الغربية:
عرض نتائج بحوث أولية حول الآثار الكلية والقطاعية ومناقشة سبل التعافي

عقد معهد ماس اليوم الأربعاء 2020/4/22 لقاء طاولة مستديرة عن بعد بواسطة الفيديو خصص لعرض النتائج الأولية لأبحاثه حول حجم ونطاق التكلفة الاقتصادية للأزمة الحالية وتطبيق إجراءات الطوارئ من أجل الحد من انتشار جائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية. منذ اندلاع الأزمة، عمل المعهد على اعداد عدة بحوث، بما في ذلك من خلال تطبيق نموذج التوازن العام المحسوب (والذي تم تصميمه من قبل البنك الدولي) لمحاكاة ظروف الأزمة وتأثيراتها المحتملة. لذلك نمذج باحثو المعهد تأثير إجراءات الطوارئ ضمن سيناريوهين لما يمكن أن تؤول اليه الأمور وذلك في ظل غياب معلومات يقينية عن أفق انتهاء الجائحة، وتم استثناء قطاع غزة من التحليل بسبب عدم وجود معلومات كافية حول طبيعة القيود والتغيرات التي طرأت على قطاعاته الاقتصادية.

يفترض السيناريو الأول أن إجراءات الطوارئ سترفع بعد شهر ونصف من قرار رئيس الوزراء منع خروج المواطنين من منازلهم والذي اتخذه بتاريخ 22 آذار، وذلك على اعتبار أن الحكومة الفلسطينية قد سيطرت على انتشار الفيروس بشكل يسمح بعودة الحياة تدريجيا الى طبيعتها. أما في السيناريو الثاني، تضطر الحكومة الفلسطينية الى تمديد الإجراءات المقيدة للنشاط الاقتصادي لمدة شهر ونصف. كما يفترض هذا السيناريو أن القيود سيتم رفعها تدريجيا، ولكن بوتيرة أبطى من السيناريو الأول، بعد انتهاء هذه المدة.

تظهر نتائج السيناريو الأول أنه من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية للعام 2020 بنسبة 20.3% قياسا بسيناريو الأساس. ويعادل هذا الانخفاض ما مقداره 2,920 مليون دولار، مقيما بالأسعار الجارية. أما نتائج السيناريو الثاني، فتظهر انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل الى 35% (5,028 مليون دولار مقيما بالأسعار الجارية). كما يتوقع انخفاض الإنفاق الحكومي في السيناريو الأول بنسبة 15% نتيجة انخفاض إيرادات الحكومة بحوالي 23%. فيما يرتفع هذا الانخفاض في إيرادات الحكومة إلى 33% في السيناريو الثاني وينخفض الاستهلاك الحكومي تباعا بنسبة 20%.

وأكد مدير عام المعهد، رجا الخالدي في تقديمه لهذه النتائج أنها تلنقي بشكل كبير مع التوقعات التي مؤخرأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرأ ، مع اختلافات في بعض المبالغ أو النسب، لكنه رأى تقاربا في توقعات المعهد والجهاز، والتي



استخدم كل مؤسسة منهجية نمذجة اقتصادية مختلفة لوضعها، "ما يؤكد مصداقية هذه التقديرات بشكل عام ومحاكاتها الدقيقة نسبياً لاتجاهات الاقتصاد في المدى القريب على الأقل"، وأكد ان المؤسستين ستواصلان "تعاونهما الفني مع شركاء آخرين من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، في مراقبة التطورات الجارية وفي سبيل تحديث وتطوير مناهجهم في التنبؤ الاقتصادي".

مع احتساب مساهمة الدخل من العمالة في إسرائيل والمستوطنات (التي تضاف الى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتكوين "الدخل القومي الإجمالي")، تكون الخسارة الكلية للاقتصاد الوطني بنسبة 25% (حوالي 4.3 مليار دولار) في السيناريو الأول، تصل حتى 38% (أو 6.3 مليار دولار) في السيناريو الثاني. على مستوى الوظائف، للعاملين في الضفة الغربية، تظهر النتائج انخفاضاً في عدد العاملين بمقدار 17% ضمن السيناريو الأول و25% في السيناريو الثاني. وبذلك من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة لجميع الأفراد في الضفة الغربية، ومن ضمنهم العائدين من العمل في الداخل، الى 30% ضمن السيناريو الأول و36% في السيناريو الثاني.

ستصدر النتائج التفصيلية والشرح حول المنهجية والافتراضات في عدد خاص من "المراقب الاقتصادي" خلال الفترة القريبة القادمة، والذي سيتضمن أيضاً مراجعات قطاعية أولية لأبرز محاور التأثير المتوقع للأزمة خلال 2020. ويسعى المعهد من خلال هذا البحث الى تزويد صانع القرار الفلسطيني بالتصورات العلمية المستندة الى قراءة واقعية للوضع الاقتصادي، للمساعدة في تبني التدخلات اللازمة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تضرراً للحد من الخسائر ووضع التصورات المناسبة لحماية الأنفس والأرزاق والخروج من الأزمة نحو التعافي.

راعى الباحثون اختلاف حدة القيود لكل قطاع اقتصادي على حدة بحسب الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة. كما راعوا انخفاض أعداد العمال في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات، والقيود الخارجية على الصادرات والواردات، وانخفاض التدفقات النقدية الى فلسطين، وانخفاض اعداد المتسوقين من فلسطيني الداخل على مدار العام. وبهذه المحددات، فإن نتائج نموذج التوازن العام المحوسب تبين مقدار الخسائر الاقتصادية للجائحة قياساً بما كان سيؤول اليه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بغياب الجائحة (سيناريو الأساس)، وذلك على افتراض أنه كان سينمو بنفس الوتيرة التي نما عليها في عام 2017 و(2019). وبرغم أنه لم يتسنى للباحثين أخذ التسهيلات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة خلال هذا الأسبوع، إلا أن افتراضات السيناريو الأول تعكس الى حد بعيد هذه التسهيلات على أساس أن قيود الطوارئ سيتم رفعها بنسبة 50% في الأسبوعين اللاحقين لانتهاؤ فترة الطوارئ وعلى أن يتم رفعها نهائياً عن معظم القطاعات الاقتصادية (ما عدا الإقامة وخدمات الطعام والنقل العام) بعد ذلك.

تظهر النتائج كذلك التغير في القيمة المضافة بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية، حيث يتوقع أن تتأثر أنشطة النقل والتخزين وأنشطة خدمات الإقامة والمطاعم سلباً أكثر من معظم القطاعات الأخرى في السيناريو الأول وذلك نتيجة تأثرها



بإجراءات الإغلاق الممتدة. ويبرز ضمن السيناريو الثاني أن قطاعات التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية والإنشاءات ستكون من أكبر الخاسرين. كما ستتراجع القيمة المضافة في قطاع الزراعة بشكل طفيفة مقارنة بباقي القطاعات بسبب عدم تأثر هذا القطاع بإجراءات الطوارئ واستمرار الطلب عليه. ويعزى ذلك أيضاً إلى أن القطاع الزراعي يعتبر ملاذاً أخيراً للرزق نتيجة تراجع النشاطات الاقتصادية الأخرى، تماماً كما حصل خلال الانتكاسة الاقتصادية في الانتفاضة الثانية حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع.